مصرفيون: تواضع المشاركة المصرفية في معرض بغداد سببه ضعف الدعم وغياب التنظيم

قلّة رؤوس الأموال تفضي إلى انحسار مساهمة المصارف الخاصة بالتنمية

□ بغداد / علي الكاتب

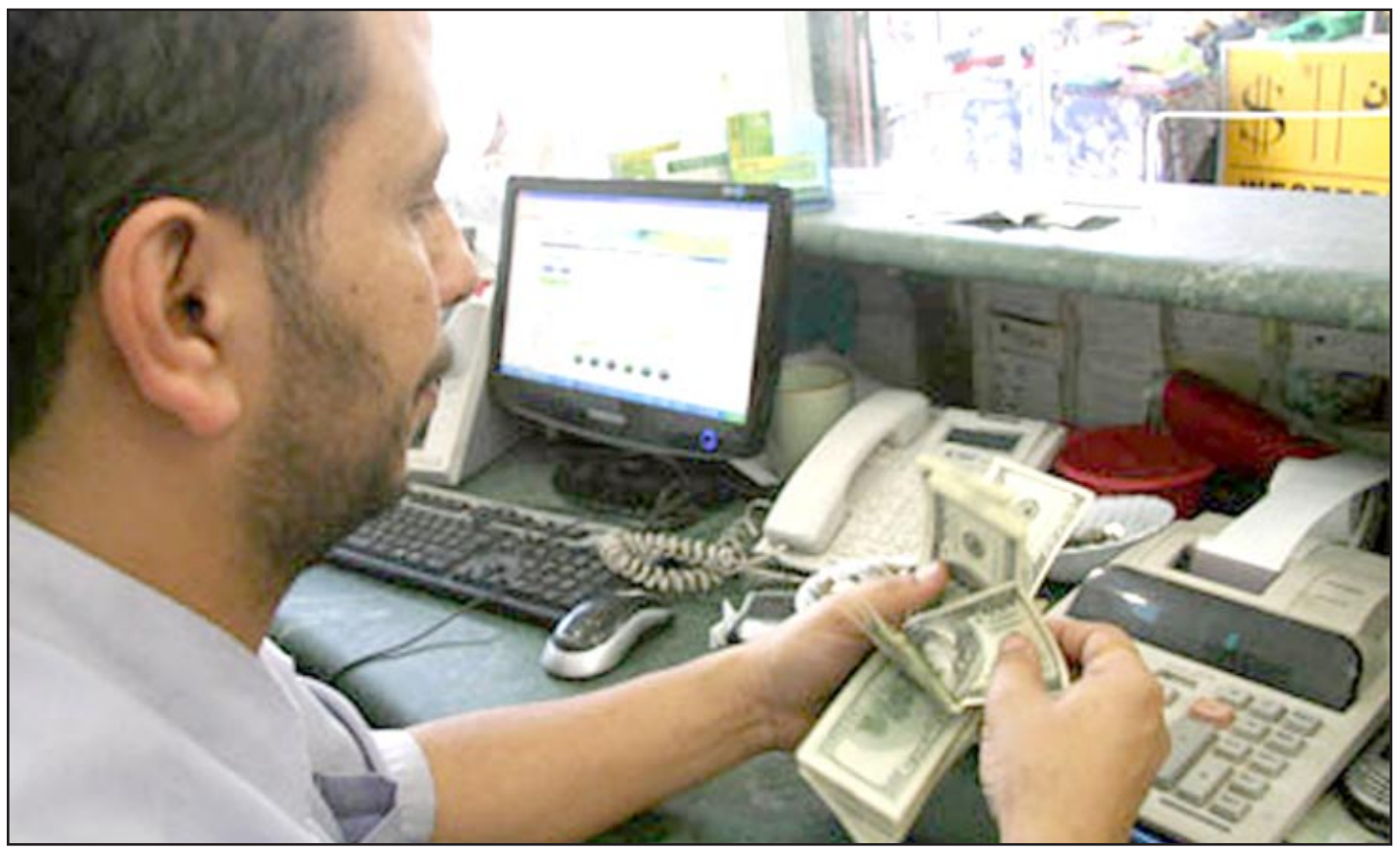
مصرفي

عزا مصرفيون تواضع المشاركة المصرفية في الدورة الأخيرة لمعرض بغداد الدولي إلى قلة الدعم وغياب التنظيم، فيما ذهب آخرون إلى عدم قدرة المصارف الخاصة على المساهمة في التنمية.

وأكدوا في أحاديث لـ (المدى الاقتصادي) أن غياب الدعم للمصارف الأهلية والتي تقع مهامها على البنك المركزي العراقي أو على رابطة المصارف الخاصة في تقديم كل وسائل الدعم والتعاون لتلك المصارف للترويج عن خدماتها المصرفية ومشاريعها الاستثمارية للمواطنين من جهة وللشركات من جهة أخرى.

وقال نائب المدير المفوض لشركة الاقتصاد للتامين العام الدولي وممثل جناح مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل في المعرض كرم ماجد عبد الكريم: على الرغم من نجاح الجهات الأمنية في حفظ الأمن والنظام في المعرض، وكذا الحال مع الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية بوزارة التجارة التي أسهمت جهودها بظهور المعرض بدورته الـ(٣٨) بشكل جيد، إلا أن هناك ملاحظات سلبية من حيث التنظيم الذي كان دون المستوى المطلوب.

وأضاف أن تنظيم القاعات لم يكن جيدا والطرق الداخلية في المعرض لم تنجز بالكامل،فضلا عن تأخر وصول بعض الشركات والأجنحة المشاركة في المعرض، وهو ما يؤشر خللا في عمل الجهات المنظمة، مشيراً إلى انعدام وجود طرق التواصل عبر الانترنت للجهات المشاركة بالمعرض مع العالم الخارجي بشكل يسير.

وتابع : إن عقد مقارنة بسيطة بين معرضي أربيل وبغداد نجد بعض الفروقات التنظيمية، اذ يحسب لمعرض أربيل حسن التنظيم مقارنة بمعرض بغداد الدولي.

وأشار ممثل جناح مصرف الاقتصاد في المعرض الى ان التنظيم غير الجيد للدورة الحالية أسهم في تراجع الحضور المصرفي في المعرض، إضافة الى أسباب أخرى مهمة المشاركة الخجولة للمصارف الحكومية، حيث اقتصرت على مشاركة مصرف الرشيد حصرا كالعادة دون مشاركة مصرف الرافدين والبنك المركزي العراقي.

وأوضح أن الدورة الحالية شهدت مشاركة ثلاثة مصارف خاصة هي آشور والشمال والاقتصاد، وغياب عدد من المصارف الخاصة التي كانت لها مشاركات في الدورات السابقة، خاصة بالنسبة لمصرف الوركاء الذي كان دوره ريادياً في هذا المجال، محملاً رابطة المصارف الخاصة مسؤولية عدم الترويج في هذا الاتجاه.

وبين أن مشاركة مصرف الاقتصاد تأتي بمبادرة ذاتية من قبله ضمن مشاركات مستمرة منذ سنة ٢٠٠٨ لعرض الخدمات المصرفية والاستثمارية للمصرف والشركات المنضوية معه، ضمن اكبر مشاركة للشركات والدول في الدورة الحالية، بالتزامن مع التطور الحاصل في الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف العراقية، كالاستعلام عن الحساب المصرفي من خلال جهاز الهاتف النقال أو جهاز الـ(IPad) وفتح الحساب من خلال الموقع الالكتروني من دون حضور الزبون إلى المصرف وغيرها.

من جانبه، قال معاون مدير إدارة مصرف الشمال للتمويل والاستثمار علي جمعه إن مشاركة مصرفه تأتي كفرصة للقاء المواطنين بصورة مباشرة الذين يستفسرون دائما عن الخدمات المصرفية الجديدة والقروض المالية التي يقدمها المصرف، فضلا عن استعراض مجمل الخدمات للشركات والدول المشاركة في المعرض، وكذلك الإعلان عن عدد من مشاريع المصرف الاستثمارية كمشروع تشييد أبراج الجاف في مدينة السليمانية ومشاريع بناء عقارية في مدينة أربيل من خلال إحدى الشركات التابعة للمصرف.

وأضاف: أن الدورة الحالية لمعرض بغداد الدولي كانت متميزة ومواكبة للمعارض المقامة في دول العالم الأخرى، في حين أن الدورات السابقة لم تكن بذات المستوى والطموحات.

في غضون ذلك، أكد رئيس مجلس إدارة مصرف الاقتصاد حسام عبيد عدم قدرة المصارف الأهلية على تمويل المشاريع الاستثمارية في البلد كونها لا تعتبر رؤوس أموال ثابتة، مؤكداً: أنها معرضة للسحب بأي وقت فلا يمكن التصرف بها.

وبين أن رؤوس أموالها قليلة.

وقال عبيد لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن المصارف الأهلية الخاصة غير قادرة على المساهمة في عمليات التنمية وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في البلد، نتيجة لقلة رؤوس أموالها التي لا تتناسب مع طلب الاستثمارات داخل القطر لأنها تأخذ أموالاً طائلة.

وأضاف: إذا كانت تكلفة المشروع الواحد تبلغ (٢٥٠)مليار دينار فأن بعض المصارف لم تصل رؤوس أموالها الى (١٠٠)مليار دينار، لذلك لا يكون هناك تشجيع للمساهمة في الاستثمارات الضخمة نتيجة تدني أسعار الأسهم للمصارف الخاصة.

وتابع : قانوناً لا يجوز الاعتماد على المبالغ المودعة بزيادة رأس مال المصارف أو الإيفاء من متطلبات البنوك، مشيراً إلى: أن البنك المركزي يراقب هذه الحالة ويأخذ جزءاً من الودائع ويضعه كاحتياطي عنده، لذلك فليس من الصحيح أن تعتمد المصارف بزيادة رؤوس أموالها على الودائع. يذكر أن في نهاية عام (٢٠١٠) كان عدد المصارف العاملة في العراق قد وصل الى (٤٣)مصرفاً، من بينها (٧) مصارف حكومية يبلغ إجمالي رؤوس أموالها نحو (٦٠٣٦) مليار دينار عراقي، فضلاً عن (٣٦) مصرفاً خاصاً بأجمالي رأسمالي يصل إلى (٢٠٢)تريليون دينار.

وحذر عبيد من استخدام الأموال المودعة في المصارف من قبل المواطنين أو الجمهور وإنفاقها على المشاريع الاستثمارية في البلد وعمليات التنمية كونها لا تعتبر رؤوس أموال ثابتة، مؤكداً: أنها معرضة للسحب بأي وقت فلا يمكن التصرف بها.

انخفاض مؤشر البورصة بنسبة ٠،٢١%

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

انخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية في جلسة أمس الاثنين بنسبة ٠,٢١ بالمئة مسجلاً ١٢٨,٩ نقطة.

وذكرت نشرة السوق انه جرى خلال الجلسة تداول أسهم ٣٢ شركة مساهمة من أصل ٨٥ شركة مدرجة الكترونيا، وارتفعت اسعار اسهم ٧ شركات، وانخفضت اسعار اسهم ٢٠ شركة منها، فيما حافظت ٥ شركات على أسعار أسهمها. مبينة أنه جرى تنفيذ ٥٣٢ عقداً تداول بقيمة تجاوزت ملياراً و ٧١٠ ملايين دينار.

وأضافت النشرة ان القطاع المصرفي شهد تداول اسهم ١٢ شركة، انخفضت اسعار اسهم ١٠ شركات، وارتفعت اسعار اسهم شركة واحدة، فيما حافظت شركة اخرى على اسعار اسهمها، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها ٨٨٤ مليون سهم بقيمة تجاوزت ملياراً و٢٧٦ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣١٠ عقود تداول.

وتابعت النشرة: أن القطاع الصناعي شهد تداول اسهم ٧ شركات ، انخفضت اسعار اسهم ٤ شركات ، وارتفعت اسعار اسهم شركتين، فيما حافظت شركة واحدة على أسعار أسهمها، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة للشركات الصناعية ٢٠٢ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٢٨٨ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٤٧ عقد تداول.

وبينت النشرة ان قطاع الفنادق شهد تداول أسهم ٤ شركات، انخفضت أسعار أسهم شركتين منها، وارتفعت اسعار اسهم شركة واحدة، فيما حافظت شركة أخرى على أسعار أسهمها، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لقطاع الفنادق مليون سهم بقيمة تجاوزت ٣٨ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢٢ عقد تداول.

واوضحت النشرة إن قطاع الخدمات شهد تداول أسهم ٤ شركات، انخفضت أسعار أسهم شركتين منها، وارتفعت اسعار اسهم شركة واحدة، فيما حافظت شركة اخرى على أسعار أسهمها، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ٢٥ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٠٨ ملايين دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٣ عقد تداول.

مصادر: الحكومة تقترح قانوناً جديداً لتفعيل القطاع الخاص

□ أربيل / وكالات

أعلنت عضو اللجنة المالية والاقتصاد في مجلس النواب نجيبة نجيب عن إحالة الحكومة مشروع قانون إلى المجلس، الذي يهدف الى منع الموظفين لديها من العمل في القطاع الخاص بالإضافة إلى توفير حقوق العمل والتقاعد لموظفي ذلك القطاع في البلاد.

وأضافت نجيب لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، أن "الحكومة أحالت مشروع قانون إلى مجلس النواب يهدف إلى منع الموظفين الحكوميين من العمل في القطاع الخاص إلى جانب توفير حقوق العمل والتقاعد لموظفي ذلك القطاع في البلاد"، مشيرة إلى أن "مصادقة برلمان كردستان في وقت سابق على مشروع قانون مماثل".

وتابعت نجيب أن مشروع القانون العراقي الذي يهدف الى النهوض بالقطاع الخاص يختلف كثيراً عن نظيره الكردستاني من جهة الحقوق الكثيرة التي يوفرها لموظفي ذلك القطاع، وهو يماثل القوانين المعتمدة في البلدان المتقدمة". وتابعت أن "من المنتظر إجراء النواب القراءة الأولى لمشروع القانون خلال الفترة القليلة المقبلة".

من جهته، ذكر الأستاذ بكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين في أربيل ريكار سلام لـ(آكانيوز)، أن "الاهتمام بالقطاع الخاص في البلاد خطوة في الاتجاه الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية"، مبيناً أنه "كان يتحتم على الحكومة العراقية الإسراع في طرح مشروع قانون مماثل".

مطالبات بعرض المصانع الحكومية للاستثمار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

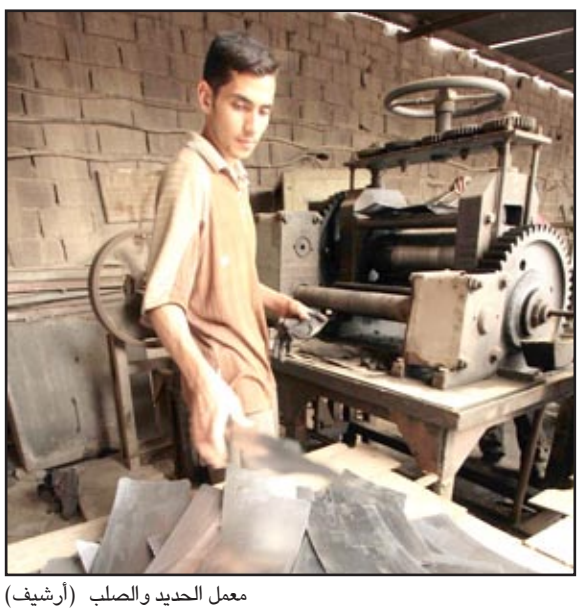
معمل الحديد والصلب (أرشيف)

طالب عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب محما خليل وزارة الصناعة بعرض معاملها كافة للاستثمار لغرض تأهيلها وتطويرها.

وقال خليل لـ وكالة (الإخبارية للأنباء) : من الضروري أن تقوم وزارة الصناعة بعرض جميع معاملها والمنشآت التابعة لها الى شركات اجنبية رصينة لغرض استثمارها وتأهيلها وإعادتها الى العمل، لكي تنتج مواد مصنعة تخدم البلد من خلال إيراداتها السنوية وتوفير أيدٍ عاملة كبيرة للمواطنين.

واضاف خليل : ان معمل نتاج السمنت في السليمانية عندما عجزت حكومة إقليم كردستان عن تأهيله وزيادة إنتاجه قامت بعرضه الى شركات استثمارية عالمية، مما أصبح ينتج (٨) ملايين طن من الأسمنت سنوياً بينما كانت طاقته الإنتاجية في السابق لم تتجاوز (٥)آلاف طن.

وتابع خليل: إن وزارة الصناعة لم تتحمل وحدها مسؤولية إغراق السوق المحلية بسلع أجنبية رديئة المنشأ بل الحكومة الاتحادية بأجمعها تتحمل ذلك، كونها لم تفعل القوانين التي تم تشريعها في الدورة السابقة من مجلس النواب كقانون التعرفة الكمركية وحماية المستهلك وحماية المنتج المحلي ومنع الاحتكار. وبين أن هذه القوانين لو تم تفعيلها بشكل صحيح لكان هناك وجود حقيقي للسوق المحلي ما بين الأسواق العالمية ويتم تطوير الاقتصاد العراقي من خلال تفعيل جميع المعامل المعطلة ودخولها إلى الإنتاج.

من جانبه، قال رئيس التجمع الصناعي العراقي عبد الحسن الشمري للوكالة الإخبارية للانباء: إذا أرادت الحكومة أن تنهض بالقطاع الصناعي في العراق وبناء منشآت صناعية ضخمة للبلاد فعليها أن تقوم بزيادة موازنتها الاستثمارية على حساب التشغيلية لغرض النهوض بهذا القطاع والاقتصاد الوطني، كون الإيرادات العراقية السنوية ريعية معتمدة على النفط فقط، فلا بدّ من تفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى لاسيما القطاع الصناعي.

وأشار الشمري إلى أن اغلب دول العالم يمتلكون معارض دولية متخصصة لعرض صناعاتهم المحلية، كتركيا والتي تعتبر كدولة جارة للعراق تمتلك (١٢٠) معرضاً دولياً لصناعاتهم، بينما العراق يمتلك معرضاً يتيماً واحداً(بغداد الدولي)، ونادراً ما تعرض فيه الصناعات العراقية وهذا يعود إلى انعدام التشجيع الحكومي للقطاع الصناعي في العراق.

مصطلحات اقتصادية

إعداد / المدى الاقتصادي

الإغراق

ظاهرة معروفة في الأسواق العالمية، تتضمن بيع أية سلعة في دولة أجنبية بسعر يقل عن تكاليف إنتاجها. وعادة ما يصحب ظاهرة الإغراق "تمييز سعري" بين السوق المحلية للسلعة والسوق العالمية لها. إذ عندما تكون السوق المحلية احتكارية، يحدد المنتج سعراً أعلى من تكاليف الإنتاج، وتكون السوق العالمية تنافسية، يتحدد السعر عند مستوى أقل من تكاليف الإنتاج، ومن ثم تعوض الأرباح الاحتكارية المحققة في السوق المحلية الخسارة الناجمة عن البيع بأقل من التكلفة في السوق العالمية. كما أن ظاهرة الإغراق تكون مصحوبة، بطبيعة الحال، بالتوسع في الإنتاج، تجاوباً مع الطلب العالمي فضلاً عن الطلب المحلي على السلعة. وهنا يحقق المنتجون في الدولة المغرقة وفوراً داخلية وخارجية نتيجة للتوسع في الصناعة، وهي ما تسمى "بوفور الإنتاج الكبير" وما كانت هذه الوفور لتتحقق، لو أن الطلب العالمي لم يدعم الطلب المحلي على السلعة. ولنجاح ظاهرة الإغراق، إذن، لابد من أن تكون الصناعة المعنية خاضعة لقانون تزايد الغلة أو تناقص التكاليف، وأن يتعذر إعادة تصدير السلعة إلى الدول المغرقة، وإلا تلاشى التمييز السعري بين السوقين، وتلاشت تبعاً لذلك الفائدة المرتقبة من الإغراق. ومع ذلك فإن هذا المصطلح قد أصبح يُستخدم، في أغلب الأحيان، في التعبير عن أي وضع منطو على قيام المنافس الأجنبي بخفض أسعار منتجاته عن أسعار المنتجات المحلية.

الكويز

هو بروتوكول بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومصر تتعهد الحكومة الأمريكية بموجبه بمعاملة تفضيلية من جانب واحد لمختلف المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة في مصر، وذلك بإدخال منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدون أية رسوم جمركية، شريطة توافر ثلاثة شروط أساسية: الأول: أن تكون المنتجات المصدرة إلى أمريكا صنعت في مناطق صناعية مؤهلة تحدد الحكومة المصرية نطاقها الجغرافي، وتوافق عليها الحكومة الأمريكية.

الثاني: أن يحتوي الإنتاج الذي يصنع في هذه المناطق للتصدير إلى أمريكا على نسبة مدخلات إسرائيلية وكذلك مصرية لا تقل عن نسبة ١١,٧٪ لكل منهما. الثالث: ألا تقل المكونات المحلية الإجمالية عن ٣٥٪ من قيمة المنتج المصدر إلى أمريكا، ويمكن أن تتخلل هذه النسبة التكلفة التي تدفعها إسرائيل أو مصر (الثلث منها على الأقل لكل منهما) أو الولايات المتحدة. وترجع بدايات الكويز إلى النصف الثاني من التسعينيات، عندما صدر قرار الكونجرس رقم ٦٩٥٥ لعام ١٩٩٦م الذي خول الرئيس الأمريكي سلطة السماح لمصر والأردن بتصدير منتجات للولايات المتحدة بدون الخضوع للرسوم الجمركية شريطة أن تحتوي هذه المنتجات على مكونات من إسرائيل، وذلك بهدف دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، وتشجيعا للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

الاتحاد الجمركي

هو تنظيم اقتصادي تتفق عليه عدة دول لتحرير التجارة والمبادلات بينها ولتكوّن منطقة جمركية واحدة في مواجهة العالم الخارجي.

ويتم ذلك بتحقيق ثلاثة شروط هي تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية في ما بينها، والشرط الثاني هو وضع تعريفة جمركية موحدة تطبقها كل الدول الأعضاء على التجارة مع الدول الأجنبية عن الاتحاد، أما الثالث هو توزيع الحصص المشتركة للرسوم الجمركية التي تجنى في الاتحاد بينها طبقا لقاعدة يتم الاتفاق عليها.

بورصة الاسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٧٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٤٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٥٠,٠٠٠
بورك	١ طن	٨٥,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٢٥٠	خيار	٧٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطم	١٠٠٠
ليمون عراقي	٢٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٥٠٠	باذنجان	٧٥٠
تفاح اصفر	٧٥٠	شجر	٧٥٠
تفاح احمر	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	باقلاء	٥٠٠
موز	١٥٠٠	شوندر	٥٠٠
كيوي	٢٠٠٠	شلغم	٥٠٠
رمان عراقي	١٠٠٠	لهانة	٥٠٠
كستناء عراقي	٢٠٠٠	قرنابيط	٥٠٠
لالنكي	١٠٠٠	جزر	١٥٠٠
نارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
تمر زهدي	٥٠٠	فاصوليا	٢٠٠٠
تمر خستاوي	١٢٥٠	بطاطا	١٠٠٠

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي

المعدن	سعر الـ(١)غم	المعدن	سعر الـ(١)غم
بلاتين	٨٠٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٥٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٥٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٠٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٠٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٥٠٠٠
فضة	١٨٠٠		

(اسعار الأحجار الكريمة بالـ(دولار

النوع	الوزن	السعر	النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠	سندلس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥
لؤلؤ	١ غم	٣٠٠	كهرب الماني	١ غم	
مرجان	١ غم	١٠	كهرب روسي	١ غم	
زمرد كولومبي	١ غم	٥	كهرب بولوني	١ غم	
زمرد هندي	١ غم	٣	شذر	٣٠ غم	٨
ياقوت احمر	١غم	٢	فيروز	١٠ غم	٥
عقيق سليمان	عقد ١٥ غم	٧٠	عقيق	١٠ غم	١٠

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٥,٠٠٠
رز فيتنامي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٤٨,٠٠٠
شاي	١ كغم	٨٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٣٠٠٠
دجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٣٢٥٠
دجاج اميركي	١ كغم	٣٠٠٠
بيض	٣٠ بيضة	٦٠٠٠
شعرية عراقية	١ كغم	٥٠٠